الندرة والمصلحة الخاصة والتعظيم من الزاوية الإسلامية مناقشة منهجية لمحاضرة الأستاذ زبير حسن

عبدالرزاق سعيد بلعباس

معهد الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبد العزيز، جدة - المملكة العربية السعودية

abelabes@kau.edu.sa

المستخلص. في هذا الحوار المفتوح ناقش ورقة الأستاذ زبير حسن بعنوان "الندرة والمصلحة الخاصة والتعظيم من الزاوية الإسلامية"، التي قدمها بمناسبة حصوله على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي لعام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م من الناحية المنهجية بتأمل ما بين السطور.

الكلمات المفتاحية: المنهجية، الاقتصاد الإسلامي، النموذج النيوكلاسيكي، الأخلاقيات.

مقدمة

بعد أن شهدت محاضرة الأستاذ زبير حسن التي أقيمت في ٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ/٩ مايو ٢٠١١م في قاعة المحاضرات بمقر البنك الإسلامي للتنمية وخلصت من قراءة النسخة الورقية، أرتأيت أن أناقشها من الناحية المنهجية وبالتحديد من حيث الطريقة التي تبلورت من خلالها وضعيته المعرفية

(epistemological posture) وخلفياتها وأسسها وأبعادها.

التسلسل الإدراكي

يرتكز طرح المحاضر على التسلسل الإدراكي (cognitive process) التالي:

لكي يضمن الاقتصاد الإسلامي وجوده ويكتب له البقاء لا بد أن يصبح علماً.

ولا يمكن له أن يحقق ذلك إذا استبعد الأساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد باتجاهه السائد اليوم (ص ٢). ويتمثل هذا الأساس في ثلاثة مفاهيم محورية وهي الندرة والمصلحة الشخصية وتعظيم الربح (ص ١).

والمطلوب في تقدير المحاضر أن تستخدم هذه المفاهيم الأساسية بعد إعادة النظر في مضمونها وفحواها بحيث تتوافق مع معايير الشريعة الإسلامية (ص ٢١).

مستوى التحليل

لم يفصح المحاضر عن وضعيته المعرفية من حيث مستوى التحليل:

هل يندرج بحثه في التحليل الاقتصادي الجزئي أو البيئي أو الكلي ؟ ومن خلال المفاهيم الرئيسة التي تعالجها الورقة يتبين أن عرضه يندرج في الاقتصاد الجزئي. لكن أين تكمن أهمية تحديد هذا المستوى التحليلي ؟

أسس الاقتصاد بين المستويين التحليلين الجزئي والكلي

هناك إشكالية قديمة توصف في الأدبيات الاقتصادية بـ"الجدل النيوكلاسيكي - الكينزي" (Neoclassical-Keynesian Controversy) يتمحور حول طريقة التطرق إلى الظاهرة الاقتصادية: هل يتم ذلك بداية على المستوى الجزئي أم الكلي؟ وخلفية ذلك: هل يشكل الاقتصاد الجزئي أساساً معرفياً للاقتصاد الكلي أم العكس؟

يبدو أن المحاضر، بحكم تكوينه الأصلي^(١)، يميل إلى الرأي الذي يرى أن الاقتصاد الجزئي هو أساس الاقتصاد الكلي لأسباب فنية لأن النماذج الجزئية تعمل بشكل أفضل كلما انخفض عدد المتغيرات بينما يفترض الاقتصاد الكلي عددًا كبيرًا من المتغيرات والآليات رجعية المفعول (retroactions).

موقع الاقتصاد الإسلامي من علم الاقتصاد بصيغته السائدة

من مستلزمات هذا الطرح المعادلة المعرفية التالية التي تحدد موقع الاقتصاد الإسلامي من علم الاقتصاد بصيغته السائدة:

الاقتصاد الإسلامي $\approx$ علم الاقتصاد + الأخلاقيات الإسلامية

والاقتصاد في تقدير المحاضر هو علم وضعي على غرار العلوم الدقيقة، وعلى هذا الأساس لا يوجد علم إسلامي. والمقصود بعلم الاقتصاد هنا في المقام الأول هو الاقتصاد الجزئي في صيغته النيوكلاسيكية القائمة على مسلمات ومفاهيم وفروض أساسية مثل الندرة، والمصلحة الخاصة، وتعظيم الربح، المطروحة بقوة في هذه الورقة. وهي تمثل كما ذكر المحاضر (ص ١) مستشهدًا ببول سامويلسون (Paul Samuelson) الأساس الذي أقيم عليه علم الاقتصاد باتجاهه السائد^(٢). ومن هنا تتحول المعادلة السابقة من حيث مستوى التحليل إلى الصيغة التالية:

الاقتصاد الإسلامي $\approx$ النموذج الاقتصادي النيوكلاسيكي + الأخلاقيات الإسلامية

(١) حصل المحاضر على دكتوراه في الاقتصاد عبر أطروحة عنوانها "نظرية الربح" من جامعة ميروت بالهند في عام ١٩٧٥م.

(٢) Paul Samuelson (1947) *Foundations of Economic Analysis*, Harvard University Press.

تجدر الملاحظة بأن المحاضر لم يشير إلى هذا المرجع في مراجعته.

تعريف المحاضر للاقتصاد الإسلامي

تظهر هذه العلاقة بشكل واضح عبر تعريف المحاضر للاقتصاد الإسلامي: "هو الموضوع الذي يدرس السلوك الإنساني فيما يتعلق بتعدد الحاجات وندرة الموارد عبر الاستخدامات البديلة من أجل تعظيم الفلاح الذي يمثل الرفاه في الدنيا والآخرة"^(٣). وهو تعريف يركز على تعريف ليونيل روبينز (Lionel Robbins) لعلم الاقتصاد^(٤).

ويتضح من خلال هذا التعريف أن المحاضر يعتبر أن سلوكيات الاقتصاد النيوكلاسيكي تنطبق على الاقتصاد الإسلامي ما دامت لا تتعارض مع المعايير الإسلامية للسلوك (Hassan, 1992, p. 244)، وبالتالي فإن أوجه الاختلاف قد تطرأ على مستوى المدخلات أو "الاستخدامات البديلة" (alternative use) والمخرجات أو الغايات، ويسمى "تعظيم الفلاح" (maximize *falah*).

وتفترض هذه المقاربة أن الأدوات الضرورية لشرح ودراسة الظواهر الاقتصادية لا تختلف في البيئة الإسلامية عن غيرها. وكأن سلوك المسلمين في الحقل الاقتصادي في تصويره هو شكل من أشكال الرأسمالية. وحتى لو سلمنا بهذا التعميم الذي يحتاج إلى دراسات كمية داعمة، فإن اختزال هذا الواقع في فروض النموذج النيوكلاسيكي تبسيط مخل لأن الظاهرة الاقتصادية عملية معقدة تتداخل فيها عوامل كثيرة تختلف من بيئة إلى أخرى. يقول الاقتصادي السويسري جيلبر ريست (Rist, 1996, p. 175) في كتابه "التنمية: تاريخ عقيدة غربية": "إن الاقتصاد السائد، الذي

(٣) "Islamic economics is the subject that studies human behavior in relation to multiplicity of wants and scarcity of resources with alternative uses so as to maximize *falah* that is the well-being in the present world and the hereafter" (p. 21).

(٤) "Economics is a science which studies human behavior as a relationship between ends and scarce means which have alternative uses", **Lionel Robbins** (1945) *An Essay on the Nature & Significance of Economic Science*, London: Macmillan, second edition revised and extended, p. 16.

يُدرّس اليوم في الجامعات، تبلور من خلال ظواهر تمت ملاحظتها في الدول المتقدمة، التي تمثل بالتحديد حالة خاصة، وهي بالتالي غير قابلة للتطبيق على الحالة العامة المنطبقة على الدول النامية^(٥). وهذا يعني أن الاقتصاد تخصص محلي بدلا من أن يكون علما كونيًا، والأهم من ذلك هو معرفة الواقع الاقتصادي وفهمه بقدر الإمكان لمن كان يرغب في تغييره أو تحسينه، مع العلم أن هذه المعرفة لا يمكن أن تكون إلا تقريبية مؤقتة تاريخيًا ومحددة الموقع جغرافيًا (Guerrien, 2004, p. 109).

علاقة الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد النيوكلاسيكي

لا يشك عاقل بأن الاقتصاد الإسلامي يلتقي مع المدرسة النيوكلاسيكية ليس في كل مفاهيمها ولكن في بعضها الذي يُعبّر إلى حد ما عن السلوك الاقتصادي مع العلم بأن هدف النيوكلاسيكيين الأساسي يكمن أكثر في تبرير كفاءة المنافسة والسوق من توفير أدوات تحليلية تتناسب مع طبيعة الظاهرة الاقتصادية المعقدة (Guerrien, 2007).

ومن مستلزمات ذلك أن يبرز الاقتصاد الإسلامي بكل وضوح موقع هذه المفاهيم بحكم تباين النظر للكون والحياة والإنسان. فالإنسان في النموذج النيوكلاسيكي يُختزل في الفرد، والفرد في الفاعل (agent)، والفاعل في المنتج (أو الشركة) و/أو المستهلك الذي تُحوّل له درجة رضا (satisfaction degree) ودالة منفعة (utility function). أما الاقتصاد الإسلامي، فيعتبر أن الإنسان جسم وعقل وروح خلق لعبادة الله عز وجل، وهذا يعني أن وظيفة المال لا تنحصر في إشباع الحاجات المادية وأن الرشد الاقتصادي له أبعاد مقاصدية تعبدية واجتماعية ونفسية لا تتفك عنه؛ مما يستدعي إدراج الاقتصاد في فضاءه المعرفي الأصلي المتمثل في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(٥) نقل جيلبر ريسست هذه الفكرة عن المرجع التالي الذي لم أتمكن من الحصول عليه في الفترة المتاحة لي لكتابة هذه الورقة:

Dudley Seers (1963), *The limitations of the Special Case*, Bulletin of the Oxford University Institute of Economics & Statistics, 25: 77-98.

فخ حيادية النمذجة الكمية

بالرغم من تمكن المحاضر نسبياً من أدوات التحليل الكمي، يبدو أنه وقع في فخ نبيه إليه بعض الاقتصاديين التقليديين، وهو أن استخدام الرياضيات في الاقتصاد في الظروف الراهنة ليس حيادياً لأنه يؤدي - عن قصد أو دون قصد - إلى تبني النموذج النيوكلاسيكي لثلاثة عوامل أساسية وهي:

أولاً: إن الفكر النيوكلاسيكي يحصل منذ عقود على تمويل كبير من قبل أنصار الإيديولوجية النيوليبرالية (Légé, 2007).

ثانياً: إن المدرسة النيوكلاسيكية، بغض النظر عن موافقتها أو مخالفتها، قد حققت تراكمًا في النمذجة الكمية من حيث الشكل، أما من حيث ارتباط هذه النماذج بالواقع فهذه قضية يصعب الدفاع عنها اليوم لأن استخدام الرياضيات في الاقتصاد قد تحوّل إلى "شاشة من الدخان" يزعم من خلالها الخبراء أنهم الوحيدون الذين باستطاعتهم أن يعرفوا ما هو حاصل وما يجب حصوله وتجنبه (Guerrien, 2010).

ثالثاً: صعوبة نشر الأوراق في المجالات العلمية الذائعة الصيت إذا تعارض محتوى تلك الأوراق مع مسلمات المقاربة النيوكلاسيكية (d'Iribarne, 2009).

عقدة التميّز

يزعم الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن علم الاقتصاد يتميّز عن سائر العلوم الاجتماعية بعلبة أدواته التي تمكنه من تصميم نماذج كمية على غرار العلوم الدقيقة. والمفارقة هنا أن المتخصصين في العلوم الدقيقة، في مقدمتهم إيليا بريغوجين (Prigogine, 1996)^(٦)، يدعون إلى تجديد العلوم من القناعات القديمة ومراجعة الحتمية (determinism) التي كانت عند نيوتن (Newton) وأينشتاين (Einstein) نظراً لإستحالة التنبؤ في الأنظمة الطبيعية بصفة مطلقة. ومعنى ذلك

(٦) إيليا بريغوجين (Ilya Prigogine) (١٩١٧-٢٠٠٣م) فيزيائي وكيميائي بلجيكي من أصول روسية. حصل على جائزة نوبل في الكيمياء في ١٩٧١م وميدالية رامفورد (Rumford Medal) في ١٩٧٦م التي تمنحها الجمعية الملكية البريطانية (Royal Society).

استبدال المعادلات الحتمية (deterministic equations) السائدة في الفيزياء بحسابات إحصائية (statistical calculations) تعطي احتمالات (probabilities)، أي إن القوانين الأساسية لم تعد تُمثّل يقينيات (certainties) وإنما فقط إمكانيات (possibilities).

في ظل هذه التطورات الجديدة بات جلياً أن الاقتصادي لم يعد يتميز عن غيره إلا من حيث كونه يعرض خطاباً فنياً قائماً على مصطلحات مثل الاستهلاك والإنتاج والشركة والربح والطلب والمنظم. والخطر هنا أن تتحول هذه الخصائص التي يُفترض أن تُميّز الاقتصاد عن غيره من العلوم لإبراز إسهاماته وإضافاته إلى عوائق تحجم التفكير السليم. وفي هذه الحالة لا يمكن لعلم الاقتصاد أن يتقدم لأن التفكير السليم هو المحرك الأساسي والضروري لتقدم أي علم (Beaud, 1998).

يبدو أن المتخصص في الاقتصاد الإسلامي ليس بمنأى عن عقلية من هذا القبيل، ومؤداها أن تميزه يتمثل أكثر في النمذجة الكمية أو إذا تعذر ذلك على الأقل في مسلماتها ومفاهيمها وقوانينها الأساسية السائدة. وإذا كان بعضنا يعيب على هيئات الرقابة الشرعية تحايلها على الربا، وعلى المصارف الإسلامية مجاراتها للتمويل المُعولم، فإن المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي معرضون لهذا التحايل اللفظي والترقيع المعرفي الذي لا يُجدي شيئاً بل يُعقّد الأمور أكثر ويُكرّس الضبابية المنهجية والتبعية المعرفية تحت غطاء إسلامي.

المنهجية الفردية

إن المسألة الجوهرية لا تكمن في الفرضيات ككائنات معرفية فرعية بقدر ما أنها تُمثّل جزءاً من منظومة. وهذا يعني أن هذه الفرضيات تستمد ثقلها المعرفي من انتمائها إلى منظومة قائمة على بنية خاصة لها خلفياتها الفكرية ومنطقاتها الفلسفية التبريرية. بعبارة أخرى إن المنظومة هي التي أبرزت هذه الفرضيات

ضمن عملية انتقائية^(٧) تبلورت على مدار العقود الماضية وليس العكس. لذلك فإن حجر الزاوية في هذه المسألة هو تحديد موقع هذه الفرضيات في منظومة الاقتصاد الإسلامي وإلا فسوف تتحول من مفاهيم تابعة إلى مفاهيم قائمة ومن فروع إلى أصول تُهيكل التفكير وتحجم الإبداع.

إن تبني هذه الفروض مجتمعة يؤدي لا محالة إلى تبني المنظومة المعرفية التي أفرزتها أو على الأقل - بالنسبة للذين لا يولون اهتماماً للنمذجة الكمية - إلى انحصار التصور في الإطار الذي ترسمه تلك الفروض. ومن مستلزمات ذلك تبني المنهج الفردي (methodological individualism) الذي يتم بموجبه تفسير الظواهر الجماعية من خلال خصائص وسلوكيات الأفراد وتفاعلاتهم المتبادلة (الشكل ١). وهذه المنهجية تتعارض مع المنهجية الإسلامية التي تنظر إلى الإنسان بصفته كائناً اجتماعياً بفطرته وطبيعته له حقوق وعليه واجبات. أما النموذج النيوكلاسيكي، فينفي الإنسان وعلاقته الاجتماعية ويبرز سيادة الفرد على المجتمع الذي له حقوق وليس عليه واجبات ولا فرائض ويُكرس حتمية الخضوع للنظام الاقتصادي السائد (Caillé, 2005).

شكل (١) المنظومة المعرفية للنموذج النيوكلاسيكي.

(٧) من ركائز هذه العملية الانتقائية استبعاد كل ما هو غير قابل للقياس.

تدريس الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي

إن المتأمل للجدل القائم في بعض الدول الأوروبية، لاسيما في فرنسا، بخصوص كيفية تدريس الاقتصاد في الجامعات على خلفية انحصارها في النموذج النيوكلاسيكي (Clerc, 2006) ليشعر بتقصير نسبي من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في مثل هذه القضايا الجوهرية أو بالأحرى عدم إعادة النظر في اجتهادات ظرفية حُدِّد مسارها في سياق معين.

إن الطريقة التي يتم من خلالها تدريس الاقتصاد الإسلامي في الفترة الراهنة ترتكز بالأساس على النموذج النيوكلاسيكي مع إدخال بعض الإضافات أو الأخلاقيات الإسلامية (Hanif, 2010) كلما تسنى ذلك من حيث المسألة المعالجة ومن حيث توفر النص وشروحه، لأن الاطلاع على النصوص وشروحها من قبل الراسخين في العلم^(٨) لا يزال في غير متناول عدد كبير من الناطقين بغير العربية. ولعل المحاضر قد استقى تصوره للاقتصاد الإسلامي من هذه المقاربة أو عزز قناعاته الفكرية من خلالها عند تدريسه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا واحتكاكه بالمهتمين بالاقتصاد الإسلامي في هذه المؤسسة العريقة طيلة ١٨ سنة.

إن أحسن طريقة لتدريس الاقتصاد الإسلامي، في ظل عدم التوصل إلى صياغة رصينة للنظرية الاقتصادية الإسلامية، هي الدراسة المقارنة التي تأخذ بعين الاعتبار خارج التخصص المدارس المختلفة (النيوكلاسيكية، الكينزية، الاقتصاد المؤسسي،

(٨) استشهد المحاضر في عرضه على البورنت في مستهل حديثه عن المصلحة الشخصية بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لابتغى إليهما آخر"، وهو لم يطلع فيما يبدو على صيغة أخرى أكثر إيضاحاً ذكرها الإمام أحمد في مسنده (٢١٩/٥) وهي في "صحيح الجامع" (١٧٨١): "إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قال : إنا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة لو كان لابن آدم واد لأحبَّ أن يكون له ثان، ولو كان له واديان لأحبَّ أن يكون لهما ثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلاَّ التراب، ثم يتوب الله على من تاب". وهذا يدل على أن المصلحة الشخصية في عالم المال ليست مطلقة وأنها مرتبطة بحقوق الله وحقوق العباد (ابن القيم، ١٤٢٩، ص ٣١٤).

(إلخ)، ولا تغفل داخل التخصص تعدد المقاربات في الاقتصاد الإسلامي (الفقهية، المعرفية، التحليلية، الكمية، التاريخية، إلخ) حتى يتسنى توسيع آفاق الطلاب وتنمية قدراتهم النقدية وتعويدهم على تنوع المقاربات والمناظر وكيفية الاستفادة منها. فالاستناد إلى الاقتصاد المؤسسي، على سبيل المثال، يكون الهدف منه جلب نظر الطلاب بأن لكل بلد بنية مؤسسية خاصة به، وعليه لا يمكن قبول فكرة الحل الفريد التي تغض النظر عن الخصائص المؤسسية. أما دراسة التركيبات المؤسسية، فتجلب النظر إلى أن العلاقات بين الفاعلين هي تركيبات معقدة قائمة على المنافسة والصراع والتعاون والتعاقد، ومن ثم فمن الضروري تحديد هذه العلاقات وتوجيهها لتحقيق الأهداف المنوطة بها.

المعضلة المنهجية مرة أخرى

يستحيل على أي علم أن يتقدم بدون منهجية رصينة يتحقق من خلالها التراكم المعرفي للبحث والتطوير. وفي ورقة المحاضر تبرز مرة أخرى بعض الاضطرابات المنهجية التي تواجه الاقتصاد الإسلامي. ومعالجة هذه المعضلة عملية ليست بالهينة تستدعي تضافر جهود مختلف الأطراف ذات العلاقة بتحديد ماهية المنهجية ومستوياتها المختلفة وقضاياها الأساسية، وإدراجها في برنامج بحث شامل ومتكامل، والعمل على تكوين مجموعات بحثية متفاعلة ومنسجمة بغرض ربط الجزء بالكل وتقوية مخرجات المنتج المعرفي. وفي ظل غياب مستند منهجي رصين، فإن مخرجات أبحاث الاقتصاد الإسلامي سيغلب عليها الكم أكثر من النوع. ولو توفرت هذه القاعدة المنهجية المؤصلة لبدأ المحاضر من حيث انتهى الآخرون ولاستفاد الاقتصاد الإسلامي منه بطريقة أفضل.

وبقدر ما اختلف مع المحاضر بصدد مقارنته المعرفية، فإنني أتفق معه في كون النظام الاقتصادي الإسلامي في نهاية المطاف ليس ما يكتب من خلال الأمنيات والمثاليات، ولكن ما يطبق على أرض الواقع (ص ٥). بعبارة أخرى إن

إخبار المرء عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي يؤمن به شيء مهم، لكن الأهم من ذلك هو ما يفعله هذا النظام به وبواقعه الفعلي.

ماذا بعد؟

إن غياب تطبيق الاقتصاد الإسلامي على المستوى الكلي يحرم الباحثين من دراسة واقعهم "كما هو" من خلال بلورة فرضيات وتمحيصها على ضوء المعطيات الكمية المتوفرة واستخراج نتائج تُفند أو تُؤكد هذه الفرضيات حتى يتم تدريجيًا بناء نظرية متماسكة تُجسد الواقع ليتسنى للقائمين على السياسات إصلاحه وتطويره بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.

في ظل هذه الاستحالة المعرفية النسبية، يتعين على الباحثين دراسة تطبيقات الاقتصاد الإسلامي في المجالات المتاحة على المستويين الجزئي^(٩) (microeconomic) والبيئي^(١٠) (mesoeconomic) بناء على الفحص الفعلي والتحليل النظري التطبيقي الذي يأخذ بعين الاعتبار توفر الشروط وانتقاء الموانع.

وهنا لا بد من التفريق بين استخدام الأساليب الكمية وتبني نماذج الاقتصاد القياسي السائدة التي لا تعكس الواقع وتتحصر في العلاقات الخطية التي تستبعد كل ما هو غير قابل للقياس وتتفي بالتالي الظواهر المعقدة والخصوصيات العقائدية والثقافية والاجتماعية وما يتمخض عنها من تعددية في النظرة (vision) والمعقولية^(١١) (rationality).

(٩) مثل المصارف وشركات الاستثمار والتأمين الإسلامية.

(١٠) مثل قطاعات الزكاة والوقف والتمويل الإسلامي.

(١١) درج بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي على ترجمة كلمة "rationality" بالرشد، والأقرب إلى المعنى الأصلي هو كلمة "المعقولية"، لأن الرشد يعني "reason"، و"maturity"، و"discernment".

في مقابل ذلك، إن التصورات الجديدة الناجمة عن تطور العلوم التي لا تهمل ظواهر عدم الاستقرار (instability) والتقلبات (fluctuations) والفوضى (chaos) والاضطراب (disorder) باتت ضرورية للوصول إلى فهم أفضل للواقع المعقد والتعامل معه بجدية لتعظيم المصالح وتقليل المفاصد بقدر الإمكان. ومن هنا تأتي أهمية المقاربة متعددة التخصصات (systemic approach) التي تولي اهتماماً أكبر للتفاعلات بدلاً من الانحصار في الثنائيات، وللغايات بدلاً من الاقتصار على الأسباب ولتعدد الحلول بدلاً من البحث عن الطريقة الوحيدة الأفضل التي لا تراعي ظروف الزمان والمكان والحال كما هو حاصل في النموذج الخطي (Donnadieu et al., 2003).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

ابن قيم الجوزية، محمد (١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م) عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، تحقيق إسماعيل غازي مرحبا، مكة: دار عالم الفوائد.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Aslam, Hanif Mohammed** (2010) Teaching Economics at the International Islamic University Malaysia, *Wednesday Seminar No. 8, Jeddah: Islamic Economics Institute*, December, 29.
- Beaud, Michel** (1998) Y a-t-il encore place pour la pensée dans l'univers des économistes universitaires ?, in **François Michon**, *L'économie, une science pour l'homme et la société : mélanges en l'honneur d'Henri Bartoli*, Publications de la Sorbonne, Paris, :21-36.
- Caillé, Alain** (2005) *Dé-penser l'économie. Contre le fatalisme*, La Découverte / M.A.U.S.S., Paris.
- Clerc, Denis** (2006) *L'enseignement de l'économie en France*, *Nouvelles Fondations*, 2006/2, :76-82, <http://www.cairn.info/revue-nouvelles-fondations-2006-2-page-76.htm>
- Donnadieu, Gérard, Durand Daniel, Neel Danièle, Nunez Emmanuel et Saint-Paul Lionel** (2003) L'Approche systémique: de quoi s'agit-il? Synthèse des Travaux du Groupe AFSCET 'Diffusion de la pensée systémique', septembre, <http://www.afscet.asso.fr/SystemicApproach.pdf>
- Guerrien, Bernard** (2004) Y-a-t-il une science économique?, *L'économie politique*, 2004/2, No. 22, :97-109, www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=LECO_022_0097

- Guerrien, Bernard** (2007) Que penser des outils de la théorie néoclassique?, *L'économie politique*, avril, No.73.
- Guerrien, Bernard** (2010) *Le rôle des mathématiques en économie*, *Contretemps*, <http://www.contretemps.eu/interventions/sur-role-mathematiques-en-economie>
- Hassan, Zubair** (1992) Profit maximization: secular versus Islamic, **Sayyed Tahir, Aidit Ghazaly and Syed Omar Syed Agil**, *Readings in Microeconomics: An Islamic Perspective*, Longman Malaysia, pp: 239-255.
- Hassan, Zubair** (2011) *Curriculum Vitae*, Kuala Lumpur: INCEIF, The Global University of Islamic Finance, <http://www.inceif.org/why-inceif/faculty-strength/148>
- Hassan, Zubair** (2011) Scarcity, Self-interest and Maximization from Islamic Angle, *IDB Prize Winners' Lectures Program*, Jeddah: Islamic Development Bank.
- Iribarne, Philippe d'** (2009) Comment interroger les postulats fondateurs de l'économie ?, *Université d'été de l'Institut des Hautes Etudes pour la Science et la Technologie*, 7 septembre, <http://www.ihest.fr/activites/universite-europeenne-d-ete/comment-interroger-les-postulats>
- Légé, Philippe** (2007) Théorie néoclassique : les débuts d'une domination, *Alternatives Economiques*, Hors Série No. 73, L'histoire de la pensée économique, avril, pp: 24-25.
- Rist, Gilbert** (1996) *Le développement, histoire d'une croyance occidentale*, Editions Sciences Po, Paris.
- Robbins, Lionel** (1945) *An Essay on the Nature & Significance of Economic Science*, London: Macmillan, second edition revised and extended.
- Samuelson, Paul** (1947) *Foundations of Economic Analysis*, Harvard University Press.

Scarcity, Self-interest and Maximization from Islamic Angle A Methodological Discussion of Zubair Hasan's Paper

Abderrazak Said Belabes

Islamic Economics Institute

King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

abelabes@kau.edu.sa

Abstract. In this open dialogue, we discuss the paper of professor Zubair Hasan entitled "Scarcity, Self-interest and Maximization from Islamic Angle", which he presented at the Islamic Development Bank on the occasion of his winning of the IDB Prize in Islamic economics for the year 2009. The discussion is carried out through a methodological reading between the lines.

Keywords: Methodology, Islamic economics, neoclassical model, ethics.